تركيا والولايات المتحدة ومنطقة الحظر الجوي

■ **حميدي العبدالله**

منذ اليوم الأول على انطلاق الحرب الدولية والإقليمية ضدّ سورية، سعت حكومات حزب العدالة والتنمية إلى إقامة منطقة «حظر جوي» و«منطقة آمنة» على الحدود المشتركة السورية ـ التركية. وبدأت أنقرة بإقامة مخيمات للنازحين على الحدود المشتركة حتى قبل أن يكون هناك نازح سوري واحد.

وواضح أنّ تركيا تتلطى وراء مسألة النازحين لتحقيق مصالح قومية توسعية، ليس بقدراتها الذاتية، ولكن عبر توريط الحكومات الغربية وحكومات المنطقة بحرب مباشرة على سورية لتحقيق هذه الأهداف.

وقد أفصح أردوغـان والحكومة التركية عن هذه الأهـداف، وفي أحدث تصريح له قال أردوغـان إنّ التقسيمات السياسية الحالية هي من نتاج الحرب العالمية الأولى، ويجب إعادة النظر فيها، وهذا يعني أنه يتطلع إلى احتلال مناطق في سورية والعراق، ولا سيما في محافظة نينوى في العراق، وبعض المحافظات السورية الواقعة على الحدود التركية، كما أنّ قادة تركيا يجاهرون بمطلب تصفية مناطق الحكم الذاتي للأكراد داخل سورية، وانضمامها إلى الائتلاف المعارض الذي تهيمن على قرارته تركيا وقطر والسعودية، وقطع أيّ علاقة تعاون بين الأكراد وبين الحكومة السورية، إضافة إلى إقامة منطقة «حظر جوي» و«منطقة آمنة» بعمق (35) كيلو متر داخل الأراضي السورية، تراهن تركيا على أنها ستكون تحت سيطرتها لأنها الدولة التي ستضطلع بالدور الرئيس لإقامة هذه المنطقة، التي تشكل هدف تطلعات حكومات حزب العدالة التوسعية.

تدرك حكومات حزب العدالة والتنمية التي استغلّت كلّ سانحة خلال السنوات الأربع الماضية، أنها عاجزة عن تحقيق هذه الأهداف بمفردها لأنها غير قـادرة على خـوض حـرب ضـدّ سورية الدولة، و«داعش»، وأكراد سورية الذين يحظون بدعم أكراد تركيا، لذلك سعت جاهدة إلى توريط الولايات المتحدة والـدول الأوروبية في الحرب المباشرة على سورية.

لكن مثلما أنّ المصالح القومية ذات الخلفية العثمانية، هي التي تحرك السياسة التركية، فإنّ المصالح القومية الأميركية لا تتطابق، على الأقلّ في هذه المسالة، مع المصالح القومية التركية وفق تفسير حكومة حزب العدالة والتنمية لها. فالولايات المتحدة التي لا تزال ذكريات فشل مغامراتها العسكرية في العراق وأفغانستان تهيمن على الرأي العام الأميركي، ولا تزال الخسائر المادية الكبيرة (قدرت بحوالي 6 تريليون دولار) لا تزال تحرك مواقف نخبتها الحاكمة وشركاتها النافذة، باستثناء شركات صناعة الأسلحة، لا ترى فائدة من أي مغامرة عسكرية ثالثة في بلد أشدّ تعقيداً من العراق وأفغانستان، وفي ظلّ وضع دولي وإقليمي، بما ينطوي عليه من معادلات وتوازنات، شهد تغييراً جذرياً بالمقارنة مع ما كان عليه عشية المغامرتين الأفغانية والعراقية، ولهذا لم تستجب لمطالب تركيا على امتداد السنوات الأربع الماضية، ورفضت هذه المطالب من جديد.

سعد الحريري: هل هو جاد في ما يقول؟

■ **روزانا رمّال**

يخرج النائب سعد الحريري منزعجاً وممتعضاً من تصريحات نواب محسوبين على كتلته النيابية، يهاجمون الجيش اللبناني ويحرّضون عليه، فيغمز من روما قائلاً: «حتى لو كان منا من يهاجم الجيش اللبناني فسنحاربه...»

يخرج المسؤولون في تيار المستقبل أيضاً منزعجين وممتعضين من تصريحات زملائهم، فيقول أمين عام تيار المستقبل أحمد الحريري: إنّ كلام النائب خالد الضاهر عن الجيش لا يمثل تيار المستقبل، والضاهر أحد الأمثلة...

يخرج النائب الضاهر في جديده ليقول على الهواء «إنّ شادي المولوي ومنصور شابان شجاعان».

إذا كان هذا رأي الضاهر الخاص ولا يمثل مشروعاً أو لا يشكل دفاعاً محسوباً ومدروساً عن هذين الشخصين، فليتذكر أقله أنهما مطلوبان إلى العدالة في مؤسسات بلاده التي يدعو الى احترامها، مستعيناً بحزب الله كمثال في كل مناسبة للدلالة بالاصبع على «تخطي حزب الله لمؤسسات البلاد وتعديه عليها»، متناسياً انّ الدفاع عن مطلوبين للعدالة بجرائم او شبهات كالتي تستهدفهما جرم بحدّ ذاته.

سيمدّد الرئيس سعد الحريري في كتلته للنواب الذين لا يتبنّى كلامهم والذين ينفر منهم ومن تصريحاتهم كل اللبنانيين ومن بينهم «هو» حسب تأكيداته، ونفوره ممّن تبرّأ وممن يسيء إلى جيش بلاده.

إذا كان الحريري أحرص ما يكون على الجيش اللبناني وهو ملتفت الى خطورة تلك التصريحات، وإذا كان جادّاً في كلامه فلماذا لا يتحرك نحو اتخاذ إجراءات فعّالة ضدّ هؤلاء النواب أو السياسيّين الذين ينضوون تحت راية تياره شاء تلميع صورة تياره أو خطه أم أبى.

اذا كانت كلمة سعد الدين رفيق الحريري مسموعة ومعتبرة لدى هؤلاء كونه رئيس تيارهم وابن مؤسس «الاعتدال السني» في البلاد لكان هؤلاء صمتوا...

لو كان كلام سعد الدين رفيق الحريري صارماً وحازماً و جادّاً ويتجه ليكون أفعالاً، لما تمادوا في إهانة القوى الامنية اللبنانية كرفع النائب خالد الضاهر في برنامج بموضوعية على قناة «ام تي في» اللبنانية ارهابيين الى منزلة «شرفاء الوطن وشجعانه».

من يهين القوى الامنية ومؤسساتها اكثر من هذه التصريحات والتناقضات في الخطابات...؟

اذا كان سعد الحريري جـادّاً ومسؤولاً عن كلامه فلماذا لا يتحرك ضدّ هذه الأصوات رسمياً وبتخذ إجراءات العزل او الإبعاد او الإقصاء او إعطاء التعليمة الحاسمة بالخطوط الحمر الوطنية، أقله لكي يتماهى مع ما يقول عن ان «من يريد من السنة ولو من فريقنا محاربة الجيش اللبناني سنحاربه».

وهل هؤلاء من فريق آخر؟ هل هناك سنّة آخرون مقصودون من كلام الحريري؟

هل على اللبنانيين ان يتحمّلوا تمديد سنتين وسبعة اشهر لهؤلاء الأشخاص الذين لو وجدوا في أيّ صرح من صروح الديمقراطية في العالم او المجالس التشريعية، لكان حكم عليهم بتهم الخيانات الكبرى، او تمّ إبعادهم عن البلاد وربما سُحبت الجنسيات منهم...

إذا كان سعد الحريري جادّاً فإنّ عليه يوم إقرار التمديد أن يطلب التصويت على طلب رفع الحصانة عن خالد الضاهر، خصوصاً أنّ له ملفاً في القضاء نتيجة تهجّمه على الجيش، لكن المانع من رفع الحصانة عنه هو سعد الحريري نفسه!

وعندما يخرج خالد الضاهر من النيابة الى المحكمة بتهمة الخيانة العظمى سنصدق سعد الحريري في ما يقوله بعدها، أما الآن فلا تؤاخذنا دولة الرئيس الكلام ما عليه جمرك كما يُقال...

لا يكفي اللبنانيين ان التمديد لمجلس النواب بات امراً واقعاً حتى يتمدّد لهذه الأصوات مجدداً...

لا يبدو انّ الحريري منزعج حقاً..
لا شيء على الأرض إذا كلّ شيء في الهواء...

الشيخ المجاهد نمر النمر

في شرق الجزيرة العربية مفكر مثقف وملتزم وقائد في مجالات الدين والسياسة والدفاع عن الديمقراطية وشورى الحكم وحقوق الإنسان هو الشيخ المجاهد نمر النمر الذي كان لي شرف التعرّف إليه عن كثب.

الشيخ النمر كما هو اسمه نمر في مواقفه وأفكاره وشجاعة التعامل مع الحقائق والدفاع عن الحق، لكنه لم يحمل سلاحاً ولم يشجع على حمل السلاح ولم يشرّع النضال لمواجهة الظلم بالسلاح.

الشيخ النمر قائد شعبي وخطيب مفوّه ومرجع متواضع وخلوق، ولا يتلفّظ بكلمة نابية لكنه ضوء على المظالم التي ينالها أهله الذين يمثلون ثلث سكان الجزيرة من دون أي حقوق سياسية، ومؤمن بالوحدة بين مكوّنات بلده لإصلاح سلمي قائم على الحوار لمنح الشعب قدراً أعلى من المشاركة في إدارة البلد وثرواته، ضمن معايير الملكية الدستورية التي تعرف حكومة منتخبة.

للشيخ النمر أصدقاء وأحباء ومحاورون من كل عشائر الجزيرة وطوائفها وطبقاتها.

القرار السعودي بإعدام الشيخ النمر عدوان على الإنسانية وبداية لخراب بلاد يمكن إصلاحها بالحوار والعدل.

التراجع عن الظلم والعدوان لا يزال ممكناً.

التعليق السياسي

مؤتمر إعمار غزة في طبعته الثانية

■ **رامز مصطفى**

ثلاثة حروب مدمّرة شنتها «إسرائيل» على قطاع غزة بين عامي 2009 و2014. وما خلفته من دمار وخراب، ما دفع أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون في زيارته إلى غزة قبل أيام، أن يجهش في البكاء حزناً وألماً لهول الدمار الذي مسح أحياء بكاملها عن خارطة القطاع، ومعها شطب من قيد السجل المدني الفلسطيني عائلات بكاملها، بعدما قضوا شهداء وجرحى بسبب المجازر التي ارتكبتها حكومة نتنياهو بحق الشعب الفلسطيني.

أنجز المجتمع الدولي خلال خمس سنوات، مؤتمرين عُقدا على الأرض المصرية، من أجل إعمار غزة. المؤتمر الأول في آذار 2009 في شرم الشيخ، قرّر فيه المجتمعون تبرّعات وصفها وزير الخارجية المصري آنذاك أحمد أبو الغيط، بأنها فاقت التوقعات (5،2 مليار دولار)، بينما كانت حكومة الدكتور سلام فياض قد طالبت بمبلغ (2.8 مليار دولار). وحتى تاريخه لم تف هذه الدول بما التزمت به. والأسباب لم تعد مجهولة، وخلاصتها أنّ الدول التي تعهّدت بالتبرّعات، لا تعمل كجمعيات خيرية، بل تريد أن تُقرّش تبرّعاتها بأفعال ومبادرات وخطوات سياسية، تفضي إلى حلّ سياسي للقضية الفلسطينية عبر مفاوضات مع الاحتلال، وبالتالي وقف المقاومة على طريق إنهائها. ليتبيّن أنّ جميع التبرّعات، ما هي إلاّ مجرّد وعود، بمعنى أنها «شيك من دون رصيد».

وفي الثاني عشر من الجاري، وبدعوة مصرية – نرويجية مشتركة، عقدت 60 دولة ومنظمة وهيئة دولية مؤتمرها الثاني في القاهرة، من أجل إعادة إعمار غزة، بعد عدوان «إسرائيلي» بربري استمرّ 51 يوماً. حضر ممثلو هذه الدول بهمة عالية استرعت اهتماماً واسعاً من قبل الشعب الفلسطيني في غزة، من موقع الضحية، وهو المصاب بخيبة أمل من وعود مؤتمر العام 2009، والذي كشف زيف وعود هذه الدول، وأظهر أنها ليست سوى سراب ووهم.

على المقلب الآخر كان الكيان الصهيوني بقياداته وفي مقدمهم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو من المتابعين والمهتمّين، الذين لم تتمّ دعوتهم إلى حضور المؤتمر، إلاّ أنّ ملائكتهم كانت حاضرة. أي الولايات المتحدة الأميركية بشخص وزير خارجيتها جون كيري، وطوني بلير ممثل الرباعية الدولية، وبالون الاختبار لدى دولة الكيان الصهيوني. مضافاً إلى ذلك أنها أي «إسرائيل» هي المتحكم بآليات وعمليات إعادة الإعمار، وتفرض سطوتها على المعابر، وهذا ما أكده ليبرمان في تصريحات له قال فيها: «لا يمكن إعمار غزة من دون مشاركة إسرائيل وتعاونها، وفي جميع الأحوال سنحاول أن نكون ايجابيين بكلّ ما يتعلق بالبنى التحتية المدنية والإعمار المدني». وتابع قائلاً: «إنّ العتاد سيمرّ عن طريق حواجزنا، وواضح للجميع أنه من دون تعاون إسرائيلي يستحيل التقدم».

وقد أنهى مؤتمر إعادة إعمار غزة برئاسة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أعماله ببيان ختامي وتبرّعات سخية بلغت (5،4) مليون دولار. وقد اعتبرت حكومة الوفاق الوطني أن المؤتمر حقق نتائج باهرة، فيما السواد الأعظم من الشعب الفلسطيني في غزة قابَل الأمر بكثير من الفتور والحذر.

وفي متابعة الكلمات والتصريحات والاجتماعات التي عقدت بين أعضاء المؤتمر وما رشح منها، يمكننا تسجيل الآتي:

1 ـ ليس بالضرورة أنّ تكون الكلمات التي ألقاها المشاركون في المؤتمر وأمام الحشد الواسع والكثيف لوسائل الإعلام، قد شملت كل القضايا المنوي طرحها. ولكن ما دار في كواليس المؤتمر، واللقاءات الجانبية بين أعضاء الوفود أهمّ بكثير مما طُرح تحت قبة المؤتمر. والبازار السياسي على الدوام ساحاته في الغرف المغلقة، وفي أغلب الأحيان قبل عقد المؤتمرات.

2 ـ الكثير من الكلمات أكدت ضرورة تقديم مقاربة جديدة لموضوع غزة، بالمعنى السياسي. لأنّ جهود الإعمار يجب أن تكون جزءاً من تغيّر سياسي أكبر. أي لا بدّ من القيام بخطوات جريئة من قبل كل الأطراف الفلسطينية و«الإسرائيلية»، بما يتعلق بعملية التسوية المعطلة بقرار «أميركي ـ إسرائيلي». وهذا ما عبّر عنه وزير التنمية الدولية البريطاني ديسموند عندما أكد أنه «من الممكن تقديم المزيد من الدعم والمساعدات، ولكنها مقرونة بمدى التطوّر السياسي على الأرض». وبـدوره طوني بلير وفي كلمته أمام المؤتمر قال: «نحن جميعاً نعرف ما يجب القيام به، وقف الصواريخ والأنفاق وكافة أشكال الترهيب». أما الوزير الأميركي كيري فقال بوضوح وعن اقتناع عميق: «اليوم أقول إنّ الولايات المتحدة تظلّ ملتزمة كلياً وتماماً بالعودة إلى المفاوضات، ليس من أجل المفاوضات، ولكن لأنّ هدف هذا المؤتمر ومستقبل المنطقة، يتطلب ذلـك». وأضـاف كيري: «لا أعتقد أنّ أيّ شخص في هذه القاعة يريد أن يعود بعد عامين أو أقلّ إلى نفس المائدة للحديث عن إعادة إعمار غزة بسبب التقاعس عن التعامل مع القضايا الأساسية التي تؤدّي إلى تكرار النزاع». وهذا ما قاله أيضاً الرئيس السيسي، الذي أكد في كلمته الافتتاحية «أنّ الوقت قد حان لإنهاء النزاع مع الفلسطينيين، مطالباً بـ «جعل هذه اللحظة نقطة انطلاق حقيقية لتحقيق السلام الذي يضمن الاستقرار والازدهار، ويجعل حلم العيش المشترك، حقيقة». مما يؤكد أنّ الدول النافذة تريد إخضاع الإعمار لعملية طويلة من الابتزاز السياسي، يُمكّن «إسرائيل» من فرض أو تنفيذ اشتراطاتها. بمعنى أننا قد نكون أمام معادلة جديدة «الإعمار مقابل السلاح».

3 ـ عـدم التطرق إلـى تحميل الجانب «الإسرائيلي» المسؤولية عن تدمير القطاع، بوصفه الجانب المعتدي على الشعب الفلسطيني ومقدّراته على مـدار 51 يوماً من العـدوان المجرم. واكتفى البيان بالقول: «هناك استحالة إعادة إعمار غـزة، إلا بفتح المعابر، والإسـراع في الانتعاش الاقتصادي من قبل الحكومة الإسرائيلية، وإزالة القيود المفروضة على الفلسطينيين، وبما يتيح لهم ممارسة التجارة بين غزة والضفة». وفي ذلك سعي جدي من قبل دول القرار، من أجل حرمان الشعب الفلسطيني والفصائل من تحقيق أية إنجازات سياسية تعكس ما تحقق في الميدان من انتصارات عسكرية. والأهمّ حرمان السلطة من الاستفادة من نتائج المؤتمر، إذا ما عقدت عزمها على مقاضاة «إسرائيل» أمام المحاكم الدولية، على جرائمها.

4 ـ ربط مسألة إعادة الإعمار، باستمرار التهدئة المستدامة، وحتى الآن لم تستأنف المفاوضات الغير مباشرة بين الوفد الفلسطيني و«الإسرائيلي» برعاية مصرية من أجل بحث نقاط التهدئة ومتطلباتها. وقد اعتبر بعض المتحدثين في المؤتمر، أنّ الدعم المادي، والاتكال عليه غير مجد أو مفيد، في ظلّ استمرار العنف. لذلك كان التشديد قبيل انعقاد المؤتمر على العودة القوية والفورية للسلطة، ومسك المعابر، وتولي مسؤولية الإعمار بوصفها الجهة المعترف بها دولياً وإقليمياً، والطرف الثاني في «اتفاق أوسلو». وهذا معناه بحسب ما صرّحت به منظمة أوكسفام انترناشيونال «إنّ القسط الأكبر من الأموال التي تعهّدت بها الدول المشاركة في المؤتمر حول إعادة إعمار غزة، سيظل في حسابات مصرفية لعقود عدة قبل أن تصل إلى أهل غزة، ما لم ترفع القيود الإسرائيلية المفروضة عليهم». وأضاف تقرير منظمة أوكسفام «انّ المقترحات الحالية لتخفيف القيود قليلاً بدلاً من رفعها، من المحتمل أن تكون قطرة في محيط، مقارنة مع الحجم الهائل من الحاجة بعد 51 يوماً من الدمار غير المسبوق».

وإلى أن يحين موعد إيفاء الدول المانحة بتعهّداتها في ضخّ الأموال التي رُصدت في مؤتمر إعمار قطاع غزة في طبعته الثانية، سيبقى شعبنا الفلسطيني يرزح تحت ضغوط المعاناة والحاجة. والفارق الوحيد فقط بين مرحلتي المؤتمرين بطبعتيه الأولى والثانية، أنّ شعبنا في العام 2009 أمضى أيامه تحت حرّ الصيف. أما اليوم فهو أيضاً سيمضي أيامه في العراء تحت فصل الشتاء القارص. الأمر الذي يتطلب من الفصائل والقوى المؤتمنة، ألاّ تتهاون أو تتنازل عن احتياجات ومتطلبات شعبنا، الذي دفع الفاتورة الأعلى والأغلى في سياق الصراع المفتوح مع الكيان الصهيوني وأطماعه التي لا حدود لها، على حساب حقوق وتطلعات شعبنا وقضيتنا الوطنية.

> الفارق الوحيد بين مرحلتي المؤتمرين بطبعتيه الأولى والثانية أنّ شعبنا الفلسطيني في العام 2009 أمضى أيامه تحت حرّ الصيف أما اليوم فهو أيضاً سيمضي أيامه في العراء ولكن تحت فصل الشتاء القارص

عَمار يا غزة... ولكن: هل يستقيم الظل والعود أعوج؟!

■ **نصار ابراهيم**

الخبر: اجتمعت دول ومؤسسات رئيسية... للمشاركة في المؤتمر الدولي لإعادة إعمار غزة الذي عُقد في القاهرة يوم الأحد 2014/10/12، بدعوة من حكومة النرويج، وتنوّع الحضور من الأمم المتحدة بشخص أمينها العام، والاتحاد الاوروبي إلى منظمة التعاون الإسلامي، وأميركا، وجامعة الدول العربية، والدول الإسكندنافية، ومعها منظمات الأمم المتحدة المتخصصة من وكالة «الأونروا» و«اليونيسف» و«الأونيسكو» و«الأوتشا»، وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي لجمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر، وغيرها من المنظمات الأممية والمؤسسات غير الحكومية... ونجحت الدول المجتمعة في التعهّد بدفع مبلغ خمسة مليارات ونصف المليار دولار لإعادة الإعمار (أكثر من المتوقع، فالسلطة الفلسطينية قدرت احتياجاتها بأربعة مليارات. (علي هويدي – وطن للأنباء – 13 تشرين 2014).

هذا هو المؤتمر الدولي الرابع أو الخامس أو المائة لإعادة إعمار غزة... فكلّ حرب وأنتم بخير!

في هذا المؤتمر «الإنسانوي» بامتياز كانت ذات الدول والحكومات والرؤساء والمنظمات التي ترفع مع كلّ حرب راية «حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها» في مواجهة مقاومة الشعب الفلسطيني... فتدمّر وتقتل وتبيد... وهي ذاتها التي صمتت على وحشية «إسرائيل» على مدار واحد وخمسين يوماً وهي تبيد عائلات بأكملها، من دون أن يرف لها جفن أو قلب... ومع ذلك ها هي ذاتها تجتمع بعد المجزرة وبدون خجل أو وجل لتقرّر إعادة الإعمار... فيشكرها الفلسطينيون بامتنان على «سخائها وإنسانيتها وحساسيتها المفرطة» تجاه الأطفال الفلسطينيين الذين فقدوا أهلهم وبيوتهم ومدارسهم أثناء قيام «إسرائيل» بترجمة ما يُسمّونه «حقها في الدفاع عن نفسها» على شكل مجزرة مروّعة ومفتوحة على الهاوية...

لهذا كلّ حرب يا غزة وأنت بخير... فقد انتهى المؤتمر الواحد بعد الألف لإعـادة إعمار ما دمّرته «إسرائيل» للمرة الواحدة بعد الألف أيضاً... وكان المؤتمر سخياً فعلاً فجمع في ساعات خمسة مليارات ونصف مليار دولار... كم هم كرماء هؤلاء المانحون!

خمسة مليارات ونصف مليار دولار هو المبلغ الذي أقر لإعادة إعمار غزة بعد حرب «حافة الجرف أو الهاوية»... بالطبع وبالطبيعة لا ندري كم سيصل منه فعلاً إلى غزة... وكم سيتبخّر منه بسبب عدم الوفاء بالدفع... وكم سيتبخر منه كرواتب لجيش الطفيليين الدوليين الذين سيرافقون دفعات إعادة الأعمار كخبراء وإداريين ومراقبين وفنيين وجواسيس... ولا ندري أيضاً كم سيطير نتيجة أخطاء فنية وبنكية... وكم... وكم... وكم؟

عمار يا غزة... وكلّ حرب وأنت بخير... مع ملاحظة مهمة وهي أنّ ما سيصل غزة من موازنة إعادة الأعمار الأخيرة ما هو إلا دفعة مقدمة سلفاً لما ستدمّره معادلة «حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها» في حربها القادمة بما يفوق المبلغ الواصل أضعافاً مضاعفة... فيتراكم الدمار ويتراكم العجز...

ولكن لا بأس فالجمع «الكريم والسخي» ذاته جاهز دائماً للاجتماع في مؤتمر جديد لإعادة إعمار ما ستدمّره «إسرائيل» في عدوانها الجديد... وربما سيجمعون في هذه المرة عشرة مليارات دولار... فابتهجوا ولا تحزنوا...!

عمار يا غزة.... ولكن هل يستقيم الظلّ والعود أعوج؟؟؟

صفحة الكاتب نصار إبراهيم:
https://www.facebook.com/pages/Nassar-Ibrahim/267544203407374

في خلفيات التصعيد السعودي*

■ **غالب قنديل**

أطلق وزير الخارجية السعودي هجمات عنيفة ضدّ إيران بعد اتصالات ولقاءات وزيارات بين الحكومتين أوحت بانطلاق حوار سعودي ـ إيراني، بعد صدّ طويل من جانب الرياض لجميع المبادرات والمحاولات التي حرصت عليها طهران طيلة السنوات الماضية.

تفسير حالة الغضب والارتباك السعودية يستدعي مراجعة لجملة من العناصر والمؤشرات التي تدلّ على التحوّلات الجارية التي تمثل نذيراً للمملكة السعودية بدنوّ استحقاقات سعت إلى تأجيلها بكلّ ما لديها من إمكانات، بينما يبدو أنّ ما كتب قد كتب عبر تراكم مستمرّ في البيئة الاستراتيجية الدولية والإقليمية.

اولا: جميع التقارير الدبلوماسية والإعلامية تشير إلى أنّ المفاوضات الخاصة بالملف النووي الإيراني السلمي تتقدّم وتسود توقّعات كثيرة بقرب التوقيع على الاتفاق النهائي، وهو ما سيعني تحرّر القوة الإيرانية من قيود العقوبات الغربية وفتح صفحة جديدة في العلاقة بين واشنطن وطهران قاعدتها الندية والمصالح المشتركة، وحيث تعلم المملكة من جيش المستشارين الأميركيين الذين يعملون في خدمتها، وبينهم مسؤولون سابقون وخبراء، أنّ المؤسسة الحاكمة الأميركية استنفذت جميع محاور الضغط والمساومة مع إيران وهي ترسم برامج بعيدة المدى من التعاون بعد الإعتراف بها قوة عظمى في المنطقة والعالم وتدرك القيادة السعودية أنّ استقطاباً جديداً سوف يتولّد في المنطقة برمّتها، وفي الخليج خصوصاً، بعد تكريس الاعتراف الأميركي بالقوة الإيرانية وستكون تعبيراته الاقتصادية جارفة بعد إزالة الحظر وسيدفع ذلك حكومات الخليج إلى تلمّس تنقية العلاقة مع طهران بعد سقوط الحظر الأميركي لتبدو عُمان الدولة الخليجية الأكثر حكمة ودهاء منذ انتصار الثورة الإيرانية.

تخشى الحكومة السعودية الحالية التي خاضت فصول المواجهة طيلة خمسة وثلاثين عاماً ضدّ إيران ان تكون الكلفة المعنوية والسياسية والاستراتيجية لذلك التحوّل باهظة عليها في الداخل والخارج، فكالعادة سيتضح لكلّ من يفهم أنّ واشنطن استعملت حلفاءها لاستنزاف إيران خلال عقود، ثم ذهبت إلى تفاهم يقلب التوازنات الإقليمية، وتركت الدائرين في فلكها يدفعون الأثمان المستحقة من نفوذهم وقوتهم.

ثانياً: محور هجوم سعود الفيصل على إيران هو موقفها من سورية واتهامه لها باحتلال سورية لا يستحق الردّ من حيث مضمونه، وهو يعلم أنّ الحكومة السعودية هي التي خططت وتآمرت مع حكومتي تركيا وقطر لتدمير سورية بقيادة الولايات المتحدة وبالتحالف مع «إسرائيل» ودول «الناتو»، وانفقت المليارات، ويعرف كذلك أنه شخصياً أعلن قرار إرسال السلاح والمال للعصابات الإرهابية التي تضمّ مقاتلين من عشرات الجنسيات الأجنبية وتسمية الاحتلال والغزو تصحّ في تلك الجحافل المتوحشة والتكفيرية التي ترعاها المملكة في سورية وعلى أرضها واليوم تضطر الرياض تلبية لطلب أميركي ان تتلبّس قناع محاربة الإرهاب الذي دعمته وأسهمت في استجلابه إلى سورية، بينما تخشى ارتداده عليها، أما إيران فقد وقفت بكلّ شرف وإباء وحزم مع الدولة الوطنية السورية، شريكتها الاستراتيجية في مجابهة الخطر الصهيوني على المنطقة.

الذي حرك تصريح الفيصل هو بالذات إدراك القيادة السعودية بما لديها من معلومات أنّ إيران رفضت المساومة على حليفها السوري وصدّت جميع العروض والمقايضات الأميركية المتصلة بذلك لأنها تحترم شركاءها وتقيم تحالفاتها على المبادئ والقيم المشتركة ناهيك عن إدراكها لمدى صلابة وقوة حليفها السوري وثباته في وجه حرب كونية بقيادة الولايات المتحدة، وحيث تخشى القيادة السعودية من شبح استدارة اميركية نحو التعامل مع دمشق في ضوء ثبات قدرة الدولة السورية وقواتها المسلحة، وصلابة مواقف روسيا والصين وإيران المانعة لأيّ استهداف عدواني للدولة السورية.

تعتبر المملكة السعودية شبح هذا التحوّل خطراً مخيفاً مع استمرار تساقط أوراق الولايات المتحدة المستهلكة في الميدان السوري وفي ضوء مخاطر خروج عصابات التكفير الوهابية عن السيطرة، وربما تكون لدى الرياض معلومات عن فحوى المحاولات الأميركية لتطوير الاتصالات مع القيادة السورية التي تحدث عنها رئيس الحكومة الروسية ديمتري ميدفيديف يوم أمس (الأول).

ثالثاً: مما لا شك فيه أنّ التحوّل الثوري في اليمن شكل صدمة قوية للمملكة السعودية، وهي تخشى من نتائجة وانعكاساته العديدة في المنطقة بالنظر إلى موقع اليمن التاريخي كفناء خلفي للحكم السعودي، وعلى الرغم من أنّ المملكة كانت أضعف اللاعبين في صيغة ما بعد الرئيس علي عبدالله صالح التي تصدّرها النفوذ القطري من خلال الدور المتضخم لـ«الإخوان المسلمين»، فما يثير التوتر السعودي هو نجاح الحركة الحوثية في قطع الطريق على الفتنة المذهبية بخطاب وطني جامع وبتحالفات عابرة للمناطق والطوائف اليمينة وهي تجربة تقدّم نموذجاً سياسياً قابلاً للانتشار والتعميم في كلّ من العراق ولبنان، حيث تمسك المملكة بيد أطراف محلية تقحمها في نزاعات وصراعات مكلفة وغير مشروعة وطنياً تحت عنوان مواجهة النفوذ الإيراني.

ما يقلق الرياض هو البرود الذي قابلت به الولايات المتحدة تحوّلات الوضع اليمني، بل ومشاركتها في تكريس النتائج عبر موفد الأمم المتحدة الذي ساهم في إعلان ميثاق الشراكة الجديد من القصر الرئاسي، بعد انتفاضة صنعاء، وهو ما يكشف نزعة إلى التكيّف الأميركي مع الحقائق الجديدة وحيث يتملك القيادة السعودية الهاجس من فرضية الرضوخ الأميركي لفكرة الشراكة مع حلفاء إيران العرب، وفي مقدمتهم الرئيس بشار الأسد، في الحرب على الجماعات التكفيرية والإرهابية التي زحف خطرها داخل المملكة نفسها، حيث يرتدّ هيكل الرعاية العقائدية والمالية إلى مصدر تهديد داهم لا يحتمل التأجيل.

*التحليل الإخباري لمركز الشرق الجديد

الحوار الوسيلة الأمثل للبناء

■ **ثائر أحمد ابراهيم***

المؤكد أنّ قصور التميز لدى المسؤول في موقع السلطة – بين الانتقاد وبين الإساءة الموجهة إليه – تدفعه إلى اتخاذ موقف المبرّر لسلبياته المروّج لإيجابياته بطريقة تخيف المنتقدين وتمنعهم من الإفصاح عن هواجسهم وتتسبّب بانكفائهم عن تحمّل مسؤولية البناء الواجب عليهم.

والثابت أنّ تفريغ النفوس المقهورة من احتقانها الناجم عن تراكم الهنّات بحقها يحتاج إلى من يمتلك قدرة واعية للإحساس بآلام الآخرين وفهم متطلباتهم.

ولعلّ جهل العامة بموجبات اتخاذ القرارات المصيرية سبب حقيقي لفشل تطبيق تلك القرارات، فعدم إعلام المواطن وتعريفه بما يتمّ، يفضي إلى سلبية كنهها حيرة وجهل يربك عقله ليتحوّل من مناقش باحث عن الحلول إلى رافض مهاجم لكلّ أداء مهما كانت إيجابياته وأحقية موجباته، بينما يكون لإطلاع العامة على موجبات القرارات وتفهيمهم إجراءاتها قبل إصدارها قدرة على تحفيز الجمهور للاهتمام ببناء الدولة، بحيث تُنمّى لدى المواطن ثقة عميقة بدولته تحوّل تفكيره من منفعل إلى فاعل ومن جامد إلى متفاعل.

إنّ هذا لا يمكن أن يتمّ بغير تبنّي حراك إصلاحي أساسه حوار مرتكز إلى قناعة تامة بخطورة الحوار وأهميته وبأنه الوسيلة الأمثل للبناء والأداة الأميز للارتقاء.

فالحوار الذي حقيقته تمكين الآخرين من التعبير عن مكنوناتهم وإفهام هواجسهم، والذي غايته تبيّن أوجاع الآخرين ومعرفة متطلباتهم واستمزاج آرائهم في مواضيع مؤثرة مصيرية، وإشراكهم باتخاذ قرارات الإنجاز كافة، وتحميلهم قسطاً من المسؤولية، هو لبّ فكرة التشاركية المنتجة البناءة.

ولكي تستطيع السلطة إصدار قرارات ملائمة لإدارة الدولة لا بدّ لها من تفويض شعبي يريحها في عملها ويكسبها شرعية تكتمل بممارسة الديمقراطية بأدوات معروفة واضحة، لذا كان للتفريق بين الأفعال الصادرة عن السلطة باعتبارها أفعال دولة، وبين الأفعال الصادرة عنها باعتبارها أفعال سلطة، أهمية عظمى لاستكمال بناء الوطن والدولة واستمرار وجودهما.

فإذا قبل من السلطة الدفاع عن مصالحها بكلّ الوسائل الممكنة في تعاملاتها باعتبارها سلطة، فالأمر سيكون مختلفاً عند اعتبار تعاملاتها تعاملات دولة، إذ أنّ الأمر يحتم على رجل الدولة أن يراعي مصالح خصومه ومنافسيه لأجل استمرار منظومة الدولة وحماية الوطن من دون إغفال حقيقة أنّ الدولة هي المعبّر عن ضمير الأمة الشامل لكلّ أبنائها، وأنّ السلطة هي الإدارة المحتكرة بلا تردّد لمراكز القرار في الدولة لأجل تنفيذ رؤاها التي انتخبت أو جاءت إلى القيادة على أساسها.

وفي وقت تكون الأحقية لبراغماتية السلطة متمثلة بإيجاد رؤية مشتركة لسيرورة الدولة قدر الإمكان ضمن أسس وثوابت لا يحق لأحد الإخلال بها بعد الاتفاق عليها مع الشعب، تكون دوغمائية السلطة ضرورة لعملها عقب إجراء حوار يستمزج فيه آراء الجميع بما فيهم أعداء السلطة لتحديد ضرورات الحياة والوقوف على الإيجابيات والسلبيات المفيدة في تمحيص عملها من الشوائب.

وما قد يبدو مقبولاً تبنّيه في وقت الرخاء لا يمكن قبوله في وقت الشدائد، خاصة إذا كانت الدولة مستهدفة بعدوان ما، فحينها على السلطة أن تتعامل من منطلق الظرف الاستثنائي ليبدو الأمر أكثر تعقيداً، فمع ضرورة الإبقاء على تعاملات الدولة البراغماتية يغدو الدفاع عن وجود السلطة التي تدير الدولة بكلّ الوسائل المتاحة أمراً ملحاً، وليصبح لزاماً على السلطة التمييز في تعاملاتها بين من هم خصوم أو منافسون أو أعداء، وبين من هم موالون حاضنون لهذه السلطة، وليكون التعامل مع الخصوم والمنافسين مقبولاً بدرجة لا يجوز قبولها عند التعامل مع الأعداء، ولا يجوز تطبيقها عند التعامل مع الحاضنين، وعليه كان واجباً في هذا تحديد مفهوم الخصم والمنافس والعدو وتمييزه عن مفهوم الموالي الحاضن للسلطة ليتمّ التعامل مع كلّ شريحة وفق ما يلائمها.

إنّ القيادة الصحيحة للدولة تلزم استمزاج الرأي وأخذه بعين الاعتبار، غير أنها لا تلزم إشراك الآخرين في إدارة الشؤون العامة، والقول الحق هنا هو أن يبقى الحوار حواراً فلا يتحوّل إلى تفاوض لأجل إدارة البلاد ولا تقاسم للسلطة، وهذا أمر لا تلام عليه السلطة ولا يصحّ التغافل عنه في كلّ لحظة من لحظات الحوار.

إنّ الحوار ضرورة توجب على السلطة أن تتحوّل إلى وحدة رصد لمتطلبات المجتمع من دون أن يدفعها ذلك إلى اتخاذ موقف المدافع عن تصرفاتها وقراراتها وهذا أصل التصالح مع الذات، فدفاع السلطة عن أفعالها في أي موقع هو دفاع غير مؤثر بالسلب أو بالإيجاب طالما أنها ممسكة بزمام القيادة ومتمسكة بقراراتها، وسيكون كلّ حوار بعد هذا مضيَعة للوقت ونفاقاً لا مبرّر له.

بهذا فقط نتخطى زمن المسؤول الفاشل المتبجّح عند كلّ سقطة بإيجابياته والمتفنّن في تبرير سلبياته.

*محام